

انتخابات 2018

«**اولويات النواب لا تناسب جيداً هم اولويات المواطنين**». هذا ما خلص اليه المركز اللبناني للدراسات، في إطار دراسته الجهود التي بذلها البرلمان اللبناني لتلبية احتياجات المواطنين. فهل تناسب اولويات البرامج الانتخابية الجديدة هم اولويات اللبنانيين تلك؟ هذا ما حاولنا الإجابة عنه من خلال مقارنة اولويات اللبنانيين، وفق العينة التي درسها المركز، بالبرامج الانتخابية لابرز الاحزاب السياسية الممثلة في المجلس او المرشحة لإعادة التمثل فيه

البرامج الانتخابية للأحزاب وأولويات اللبنانيين:

«كلام في كلام»!

إبله الفصين

من خلال عمله في تقييم أداء مجلس النواب اللبناني وأعضائه، قدم المركز اللبناني للدراسات دراسة لتحديد حجم الجهود التي بذلها أو يبذلها البرلمان اللبناني لتلبية احتياجات المواطنين. أجريت الدراسة على عينة تمثيلية من 2496 مواطناً لبنانياً، قاموا بترتيب أولوياتهم، ومن ثمّ قارن المركز احتياجات الناس بالاولويات التي حدّدها على نائبا (عدد النواب الذين وافقوا على التّحاور مع المركز). واستنتج المركز «أنّ أولويات النواب لا تتناسب جيداً مع أولويات المواطنين». وحسب موقع «ناباية عني»، الخاص بنشر الدراسات لمجلس النيابي، ظهرت لائحة من سبعة هموم أساسية لدى المواطنين الذين شملتهم العينة، وقد تصدرت الزيادات في أسعار السلع قائمة الشواغل لدى 21 بالمئة من المواطنين، تلتها البطالة لدى 11 بالمئة منهم، ثم تكاليف الصحة والتعليم لدى 8 بالمئة، وإمدادات الكهرباء والمياه لدى 7 بالمئة، ثمّ الإرهاب لدى 6 بالمئة، ومعالجة النفايات الصلبة لدى 6 بالمئة، وتزايد الفقر لدى 5 بالمئة.

وفيما شدّد 58 بالمئة من المواطنين على التحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة (مثل البطالة، ارتفاع الأسعار، الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه)، فإن 30 بالمئة فقط من النواب شاركوهم هذه الهموم. وفي إطار مراقبة عمل المجلس النيابي وكيفية

تصدّرت الزيادات في أسعار السلم قائمة الشواغل لدى المواطنين (21 بالمئة)، لكنّ ذكرها كان نادراً في البرامج

معالجته لأولويات اللبنانيين، عرض المركز اللبناني للدراسات القوانين الـ352 التي أقرت بين حزيران 2009 ونيسان 2017، وحصر أولويات الناس بثلاثة قطاعات أساسية: الصحة والتعليم والكهرباء. وكانت القطاعين واحداً وثلاثين قانوناً فقط من أصل 352 عالجته هذه المسألة. أي نسبة 9 بالمئة من إجمالي القوانين التي أقرت.

وإذا أخذنا الأولويات السبع نفسها لدى المواطنين، وقارناها مع البرامج الانتخابية الجديدة لدى معظم الأحزاب الممثل في البرلمان أو المرشحة لملئ مقاعد في البرلمان الجديد، يتضح أنّ الهوة لا تزال كبيرة بين أولويات اللبنانيين وأولويات البرامج الانتخابية. عناوين كثيرة ووعود وفضفاضة ولا شيء قيد التحقيق... وإذا كان الشعب لا يحاسب على أساس البرنامج،

التكلفة الصحية أوالا

في الإعلان الانتخابي لـ«تيار المستقبل»، حُشدت «العناوين العريضة لتجارب وأولويات والتزامات مرشحي التيار»، وذلك تجاه «القضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإصلاحية»، كما جاء في الإعلان.

لكن مقارنة بأولويات اللبنانيين المستقبلي، يبدو أنّ الشق الاستشفائي هو الوحيد الذي لحظه البرنامج، واعداء بالعمل على تطوير نظام التقديرات الصحية باتجاه إقرار القوانين المتعلقة باعتماد البطاقة الصحية»، واكتفى التيار الأزرق بإلحاق الجملة الأتية بما سبقها

التي أقرت. «التزامات البرنامج الانتخابية لدى معظم الأحزاب الانتخابية»، أما التيار الوطني الحر، وفي باب الصحة المدرج تحت عنوان «تأمين حياة أفضل»، فلم يذكر نته في مكافحة غلاء الاستشفاء وارتفاع تكاليفه كما جاء ضمن أولويات اللبنانيين.

في المقابل، أولى حزب الله التكاليف الصحية شقاً من برنامجه عبر «تأمين التغطية الصحية الشاملة للمواطنين، إقرار قانون الحماية الاجتماعية وضمن الشبخوخة، العمل على خفض الفاتورة الدوائية

عبر الحد من الاحتكار». وفي ما يخص التكلفة الصحية، أشار بيان «القوات اللبنانية» الانتخابي إلى «مواصلة مسار قانون التغطية الصحية الشاملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي الصحة، أفرد حزب الكتائب مساحة لرعاية الصحية، وكان صريحاً لناحية «إقرار قانون الضمان الصحي المجاني للذين تفوق أعمارهم 65 سنة بموازاة تعديل قانون العمل بما يفّي بمستلزمات التغطية الصحية لكافة العاملين».

عبر الحد من الاحتكار». وفي ما يخص التكلفة الصحية، أشار بيان «القوات اللبنانية» الانتخابي إلى «مواصلة مسار قانون التغطية الصحية الشاملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي الصحة، أفرد حزب الكتائب مساحة لرعاية الصحية، وكان صريحاً لناحية «إقرار قانون الضمان الصحي المجاني للذين تفوق أعمارهم 65 سنة بموازاة تعديل قانون العمل بما يفّي بمستلزمات التغطية الصحية لكافة العاملين».

عبر الحد من الاحتكار». وفي ما يخص التكلفة الصحية، أشار بيان «القوات اللبنانية» الانتخابي إلى «مواصلة مسار قانون التغطية الصحية الشاملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي الصحة، أفرد حزب الكتائب مساحة لرعاية الصحية، وكان صريحاً لناحية «إقرار قانون الضمان الصحي المجاني للذين تفوق أعمارهم 65 سنة بموازاة تعديل قانون العمل بما يفّي بمستلزمات التغطية الصحية لكافة العاملين».

عبر الحد من الاحتكار». وفي ما يخص التكلفة الصحية، أشار بيان «القوات اللبنانية» الانتخابي إلى «مواصلة مسار قانون التغطية الصحية الشاملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي الصحة، أفرد حزب الكتائب مساحة لرعاية الصحية، وكان صريحاً لناحية «إقرار قانون الضمان الصحي المجاني للذين تفوق أعمارهم 65 سنة بموازاة تعديل قانون العمل بما يفّي بمستلزمات التغطية الصحية لكافة العاملين».

كلفة التعليم ليست اولوية

أما في تكاليف التعليم المرتفعة، فقد اكتفى بيان المستقبل الانتخابي بذكر «العمل على سد الفجوة القويات الساملة لدى اللجان النيابية إلى حين إقراره». وفي الرسمية والخاصة، وكان صريحاً في مستوي التعليم بين المدارس الرسمية والخاصة، و«تأمين التعليم، وانسحب الأمر على برنامج التيار الوطني، إذ وعد «بتعليم رسمي للجميع، جودة ونوعية في البشر والحرر».

وجاء في متن البرنامج الانتخابي لحزب الله، بند رفع مستوى التعليم

المستقلون والمجتمع المدني

تعدّدت لوائح المجتمع المدني والبرامج الانتخابية للمرشحين المستقلين، لكن معظم الأهداف هنا صبّت في مواجهة الفساد والسلطة السياسية، وأبرز ما جاء فيها كان الكاشفة والشفافية وتعزيز الرقابة ودور القضاء، ومجلس شورى الدولة وغيرها... لكن في ما يتعلق حصراً بالهموم السبعة الأساسية اللبنانيين، ذكر برنامج تجمع «مواطنون ومواطنات في دولة» مثلاً «توفير تغطية صحية شاملة لجميع اللبنانيين المقيمين مموله من الضرائب على المداخل الربية»، ولغت إلى «وضع نظام لضمان البطالة ولتحفيز حصول الشباب على أول فرصة عمل»، وذكر كذلك «خفض كلفة المعيشة وكلفة الإنتاج المحلي» من خلال الاستثمار العام في شبكات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه وغيرها.»

أين «المحرومون»؟

لم تخرج فئات عديدة من الشارع منذ آخر انتخابات عام 2009، وفي جولة بسيطة على أولئك «المحرومين» من حقوقهم نذكر: ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمان الشبخوخة، النساء المحرومات حق منح الجنسية لأولادهنّ، رفع سنّ الحضانة، تجريم زواج القاصرات، الزواج المدني، العمال الأجانب، عائلات المفقودين في لبنان، متعاقدو الدفاع المدني، عائلات الموقوفين من غير محاكمات قضائية، موظفو المستشفيات الحكومية، ميالومو الكهرياء، وجباة الإكراه... وتطول اللائحة. إلّا أنّ تلك الفئات غاب ذكرها عن برامج غالبية الأحزاب، ولم يكن تناول حقوقها صريحاً إلّا نادراً، فيما كانت اللوائح المستقلة أكثر جرأة في هذا السياق. وبينما ذكر معظم الأحزاب دعم المرأة وقضاياها، إلّا أنّ منح الجنسية ورفع سنّ الحضانة غابا عن الذكر.

وحدما قضية الموقوفين الإسلاميين حضرت في برنامج تيار المستقبل، لكن في سياق «حماية المجتمع الإسلامي من تسلل التنظيمات الإرهابية»، وعلى أساس «إصدار عفو عام يشمل الموقوفين الإسلاميين». لا التسريع في المحاكمات العادلة لهم، أما الكتائب، فدعا إلى «إلغاء المواد القانونية في قانون العقوبات التي تجرّم المثلية الجنسية». كذلك طالب الكتائب في برنامجه بـ«تطبيق كامل للقانون 220/2000 الخاص بذوي الحاجات الخاصة، ولا سيما في ما يتعلق بتجهيز الأماكن والمرافق العامة». ودعا صراحة إلى «إقرار قانون مدني اختياري للزواج المدني والأحوال الشخصية».

أما حزب الكتائب، فحتمل برنامجه «إقرار مشروع قانون إدارة النفايات الصلبة بعد إجراء التعديلات اللازمة (...) وإقرار الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (...) وإقرار اقتراح القانون المقدّم من الكتائب اللبنانية، والقاضي بإلغاء الديون المستحقة على البذليات للصندوق البلدي المستقل جراء عقود إدارة النفايات الصلبة، وتعيين هيئة ناظمة لقطاع النفايات الصلبة تحت وصاية وزارة البيئة»، إضافة إلى «تشجيع الزّارة من المصدر، وتخفيض صناعات إعادة التدوير، على أن تكون هذه الإدارة لامركزية بإشراف الدولة».

مكافحة «المضاربة» بدل البطالة

في الشق المتعلق بتوفير فرص العمل، وهو ما يتوافق مع «البطالة» كثاني أبرز شواغل اللبنانيين، ذكر التيار الوطني الحر «إبلاء المصلحة للبيد العاملة اللبنانية وتفضيلها على البيد العاملة الأجنبية»، ليس هذا فقط

الحل الذي يراه التيار مناسباً، بل «رعاية الطبقات المظهرة والفقراء والمهمشين في نظام عمل منفتح يتيح الفرص ويواجه التحدّيات...». وفي المقابل، يدعو إلى منع المضاربة على اليد العاملة اللبنانية هو الهجّ الأول لدى الأحزاب المسيحية، من دون الحديث عن زيادة فرص العمل ومكافحة أسباب البطالة الأخرى غير اليد العاملة الأجنبية. ومكافحة المضاربة أمر ينسحب على برنامج «القوات اللبنانية»، فيما بدأ البعد السياسي والكتائبي في صلب الأزمات السياسية، أفرد حزب الكتائب مساحة واسعة لترسيم الحدود والحدود والحريات العامة واستقلالية القضاء واللامركزية ودعم المرأة. لكنّ حركة أمل ذكرت صراحة ما يأتي:

«توليد فرص العمل في القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى خفض معدلات الهجرة»، شأنه شأن باقي الأحزاب السياسية، أفرد حزب الكتائب مساحة واسعة لترسيم الحدود والحريات العامة واستقلالية القضاء واللامركزية، وهي أمور لم تات ضمن أولويات اللبنانيين إلا في ما يخص الإرهاب. وفي البطالة دعا بيانه إلى «مكافحة توفير جهداً في معالجة أزمة البطالة لحماية الفرد وعائلته أثناء البطالة الجزئية»، بينما وعدت «نقص» في إمدادات الكهرباء والمياه أما في ما يخص هم اللبنانيين المتعلّق بإمدادات المياه والكهرباء،

«نقص» في إمدادات الكهرباء والمياه أما في ما يخص هم اللبنانيين المتعلّق بإمدادات المياه والكهرباء،

فذكر في برنامج التيار الوطني الحر ضمن العنوميات «اعتماد الطاقة البديلة، وتأمين نوعي لمياه الشفة»، وفي ما عدا ذلك كانت هموم البرنامج بنشعار «مكثّلين» تتفق على زيادة تفضيل المرأة والإفناح على المغتربين، أما حركة «أمل» التي منحت تطبيق الدستور وإلغاء الطائفية السياسية «حصّة الأسد» من برنامجه، فلم تتوافق أولويات برنامجه مع العدد الأكبر من مشاغل اللبنانيين، لكنها وعدت في البنود المتعلقة بإمدادات المياه والكهرباء «باستكمال مشاريع البنى التحتية الأساسية من مشاريع جزّ المياه، وفي الطليعة إنهاء المراحل المتصلة باستكمال مشروع اللطاني، وتنفيذ وإنجاز الخطط الحديثة لإنتاج الكهرباء وتوزيعها رسمياً وتحسين الرضايا على بعض ذلك أنفردت الحركة بمنح مواجهة الإرهاب (6 بالمئة من أولويات اللبنانيين)، وتحديدًا «التكفيري» مساحة من برنامجه.

تجاهل ارتفاع اسعار السلم والفقر

وفيما تصدرت الزيادات في أسعار السلع، وفق دراسة المركز اللبناني للدراسات، قائمة الشواغل لدى المواطنين (21 بالمئة)، كان ذكرها نادراً في البرامج الانتخابية شقاً للسياسات المالية، ذكر فيه أولويته تجاه «إصلاح النظام الضريبي ومواجهة الضرائب التي تطاول ذوي الدخل المحدود»، أما سنّ قوانين لحماية المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنجاز المحاكمات وتحسين وضع السجون وقرار العفو العام لمن يستحقه، عودة النازحين السوريين... كلها نقاط ذكرها البرنامج الانتخابي لـ«حزب الله»، وهي مطالب أساسية، لكنها لم تندرج مباشرة ضمن الأولويات السبعة للمواطنين.

وفي هذا الشق، كان حزب الكتائب أكثر اهتماماً، إذ أعلن في برنامجه نته «خفض الضريبة على القيمة المضافة إلى 10 بالمئة والعمل على الإصلاح الضرائبي بهدف رفع نسبة الضرائب المباشرة في مجموع الإيرادات الضريبية مقارنة بنسبة الضرائب غير المباشرة»، و«إتشاء مكتب خاص لمكافحة التهرب الضريبي» و«تطبيق الضريبة التصاعدية الموحدة على الدخل لضمان العدالة الاجتماعية».

وفيما تصدرت الزيادات في أسعار السلع، وفق دراسة المركز اللبناني للدراسات، قائمة الشواغل لدى المواطنين (21 بالمئة)، كان ذكرها نادراً في البرامج الانتخابية شقاً للسياسات المالية، ذكر فيه أولويته تجاه «إصلاح النظام الضريبي ومواجهة الضرائب التي تطاول ذوي الدخل المحدود»، أما سنّ قوانين لحماية المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنجاز المحاكمات وتحسين وضع السجون وقرار العفو العام لمن يستحقه، عودة النازحين السوريين... كلها نقاط ذكرها البرنامج الانتخابي لـ«حزب الله»، وهي مطالب أساسية، لكنها لم تندرج مباشرة ضمن الأولويات السبعة للمواطنين.

وفي هذا الشق، كان حزب الكتائب أكثر اهتماماً، إذ أعلن في برنامجه نته «خفض الضريبة على القيمة المضافة إلى 10 بالمئة والعمل على الإصلاح الضرائبي بهدف رفع نسبة الضرائب المباشرة في مجموع الإيرادات الضريبية مقارنة بنسبة الضرائب غير المباشرة»، و«إتشاء مكتب خاص لمكافحة التهرب الضريبي» و«تطبيق الضريبة التصاعدية الموحدة على الدخل لضمان العدالة الاجتماعية».

مقالة

السياسيون... الجهلة

سامي عطاالله ومحقق دباب

في خضمّ موسم الانتخابات النيابية، أطلقت الأحزاب السياسيّة في لبنان، سلسلة من الوعود السياسيّة، التي تراوح بين اللامركزية والإنماء المتوازن، وبين توفير الرعاية الصحيّة الشاملة وإصلاح نظام التقاعد. وفي حين أنّ التعبير عن مثل هذه المواقف السياسيّة لا يتطلّب منهم الجهد الكثير، فإنّ مهمّة شرح الطريقة الفضلى لتحقيق هذه الوعود تختلف كلّ الاختلاف. إذ يحتمّ ذلك على السياسيّين أن يتمتعوا بمستوى أدنى من الإلمام بالسياسات بالإضافة إلى اتّساق مواقفهم بشأن عدد من القضايا المترابطة حتّى تكون وعودهم صدقيّة. ويعبارة أخرى، يتعيّن على الأحزاب السياسيّة عند الدعوة إلى اعتماد سياسة محدّدة من قبيل توفير الرعاية الصحيّة الشاملة أو مكافحة الفقر، أن تقترح تدابير ماليّة بلوغ هذه الأهداف.

ضمن إطار عمل المركز اللبناني للدراسات الذي يتناول البرلمان، سعينا إلى تحديد مواقف النواب من السياسات المتّصلة بمجموعة من سبع وعشرين قضية تتضمّن اللامركزية، الضرائب، الفقر، الرعاية الصحيّة، دعم القطاعات الإنتاجية، قانون الإجراءات، الخدمات العامّة، حقوق المرأة، عقوبة الإعدام، من بين جملة أمور أخرى، إضافة إلى تحديد مستوى التزام الدفاعة عن هذه السياسات، من خلال النظر في اتّساقها مع مواقفهم من سياسات أخرى ذات صلة. ولهذه الغاية، قايّلنا خمسة وسبّتين نائباً من مختلف الأحزاب السياسيّة من بين المرشّعين الـ128، وهم النواب الذين وافقوا على إجراء المقابلة، وذلك خلال عامي 2015 و2016، لنسألهم عن تفضيلاتهم السياسيّة.

للهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.

وللهواة الأولى، يبدو أنّ النواب يدعمون بشدّة توفير الرعاية الصحيّة لجميع المواطنين، وتوسيع اللامركزية على مستوى القضاء، والحدّ من أوجه التفاوت الاجتماعي، وحماية الملكية العامّة. وخفض الضرائب على بعض السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، أو حتّى إلغاؤها، ومنح المرأة الحقّ بإعطاء الجنسية اللبنانيّة لزوجها وأولادها. غير أنّ تأييدهم هذا يتلاشى عند التمتّعن في تفضيلاتهم المتّصلة بسياسات أخرى.